



كلمة السيد المهدي بن غربية

وزير العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان

بمناسبة الدورة السادسة والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان

في إطار الاستعراض الدوري الشامل

جينيف في 21 سبتمبر 2017

السيد رئيس مجلس حقوق الإنسان،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني اليوم أن أمثّل الدولة التونسية بمناسبة انعقاد أعمال مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والثلاثين كما يسعدني أن أقدم إلى حضراتكم موقف الدولة التونسية تجاه التوصيات التي تفضل مجلسكم الموقر بتقديمها لتونس خلال شهر ماي الفارط في إطار الية الاستعراض الدوري الشامل.

وأغتتم هذه الفرصة للتنويه بالجهود التي تبذلها الأجهزة الأممية في مجال النهوض بمنظومة حقوق الإنسان الكونية وأشدد على الدور المحوري الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان في هذا المجال كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل معاضدتها جهود الدولة التونسية في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة،

انفتحت الدولة التونسية على معظم التوصيات التي تقدم بها مجلسكم الموقر وقد أعربت عن تأييدها لمزيد الانخراط في الاليات الأممية والإفريقية التي من شأنها تعزيز منظومة حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة والأطفال بصفة خاصة.

كما تعمل الدولة التونسية على استكمال المشهد المؤسسي الجديد سواء بإعداد النصوص القانونية أو بالتركيز الفعلي لهذه المؤسسات وقد تمت المصادقة مؤخرا على القانون المحدث لهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد واستكمال إرساء المجلس الأعلى للقضاء.

وفي ذات السياق، وفي إطار التوصيات التي أيدتها الدولة التونسية، تعمل الحكومة حاليا على مراجعة القوانين المنظمة للحياة العامة في احترام كامل للحقوق والحريات. كما يجري العمل على مراجعة أهم المجالات القانونية للمادة الجزائية لملاءمتها مع منظومة حقوق الإنسان ولضمان عدم الإفلات من العقاب.

هذا فضلا عن اعتماد الدولة التونسية لسياسة المساواة وعدم التمييز خاصة بعد المصادقة على قانون مناهضة العنف ضد المرأة وإعداد مشروع قانون حول مناهضة التمييز العنصري.

حضرات السيدات والسادة

اسمحوا لي قبل مزيد تفصيل تفاعل الدولة التونسية مع توصيات مجلسكم الموقر أن أحدثكم عن تونس وأروي قصّة بلدنا الصغير في جغرافيته والكبير في تاريخه وبما قدّمه للإنسانية.

تونس الفضاء العربي والإفريقي والإسلامي والمتوسطي الذي تداولت عليه الحضارات وتلاقت فيه الشعوب وأنتج فسيفساء إنسانية بكل أبعادها الحضارية

والثقافية والفكرية كرّست حقوق الانسان على مدى مئات السنين بالمبادرة وفتح الطريق لكل المنطقة.

أريد أن أحدثكم عن تونس التي أنتجت دستور قرطاج في القرن الخامس قبل الميلاد، دستور مكّن القرطاجنيين من ممارسة الديمقراطية ومن بناء مؤسسات مقننة.

تونس التي أصدرت يوم 6 سبتمبر 1841 أمرا يقضي بمنع الإتجار في البشر في أسواق المملكة، وأمرت بهدم الدكاكين التي كانت تباع فيها العبيد، وأقرّت في ديسمبر 1842 بحريّة كلّ من يولد على التراب التونسي، دون أن يباع أو يشتري.

تونس التي أقرّ ملكها أحمد باشا باي يوم 23 جانفي 1846 بتحرير جميع العبيد في المملكة وإبطال العبودية نهائيا.

تونس الملك محمد الصادق باي أهدت المنطقة أوّل دستور سنة 1861 يفرّق بين السلط ويعترف بحقوق وحرّيات لكل المتواجدين على التراب التونسي بغض النظر عن جنسيتهم،

تونس، المصلح الطاهر الحداد، الذي أطلق سنة 1930 في كتابه "امراتنا في الشريعة والمجتمع"، حوارا مجتمعيّا حول المساواة بين المرأة والرجل.

تونس الاستقلال الذي أصدر فيها الرئيس الحبيب بورقيبة مجلة الأحوال الشخصية سنة 1956 مرسيا لنظرة جديدة للأسرة تعطي للمرأة مكانة الشريك الكامل في تكوينها ورعايتها وتطويرها عبر إلغاء تعدد الزوجات وتحديد السن الأدنى للزواج بالنسبة للفتاة مع اشتراط موافقتها وإقرار الطلاق القضائي ومنح الزوجين الحق في طلبه ومنح الأم في حالة وفاة الأب حق الولاية على أبنائها القصر.

تونس الثورة، ثورة الحرية والكرامة، التي سمحت ببناء مؤسسات جديدة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وصدور عديد المراسيم في مختلف مجالات متصلة بحقوق الانسان، ورفع التحفظات عن الاتفايات الدولية.

تونس الجمهورية الثانية التي أقرّ دستورها حرية الضمير والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونص على حماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتنميتها، وعلى ضمان تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل وتحقيق التناصف في المجالس المنتخبة والقضاء على كل أشكال العنف ضدّها.

وتونس اليوم، كما كانت عبر تاريخها مبادرة بإقرار حقوق البشر، فتحت طريقا جديدا لتكريس المساواة بين المرأة والرجل بإعلان رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي يوم 13 أوت 2017 إلغاء تحجير زواج التونسية بغير المسلم (وهو ما تم تفعيله فعليا يوم 14 سبتمبر 2017) وبدأ مسار إقرار المساواة في الميراث حيث قرّر إحداث لجنة خبراء وتكليفها بإعداد تقرير حول الإصلاحات المرتبطة بالحرية الفردية والمساواة.

علما وأن الحرية الفردية والمساواة في الميراث كانت من المطالب التي نادى بها أجيال من الحقوقيين والمدافعين عن حقوق الانسان والحركات النسوية في تونس.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تقدم مجلسكم الموقر في شهر ماي الفارط بجملة من التوصيات أحاطت الدولة التونسية بها علما.

ففيما يتعلق بالمصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فإن الدولة التونسية قد علقت العمل بعقوبة الإعدام منذ تسعينات القرن الماضي علما وأنّ تغيير التشريعات من أجل إلغاء عقوبة الإعدام يتطلب توافقا كبيرا لم يتم التوصل إليه لحد الآن.

كما نظرت الدولة التونسية في التوصية المتعلقة بانضمام تونس إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وهي تحتاج لمزيد تطوير المنظومة الوطنية في مجال الهجرة وإيجاد الحلول الملائمة والقابلة للتطبيق.

وأحاطت الدولة التونسية علما بالتوصية المتعلقة بإلغاء الفصل 230 من المجلة الجزائئية باعتباره يتطلب حوارا مجتمعيا كبيرا تشارك فيه مختلف الحساسيات للتمكن من الوصول إلى توافق عريض في هذه المسألة ولكن ذلك لا يمنع من أن الدولة التونسية تضمن المساواة التامة بين جميع الأفراد دون تمييز كما أنه يوكل على عاتقها مسؤولية حماية كافة المواطنين من أي انتهاك أو عنف موجه ضدهم على أساس انتماءاتهم أو ميولاتهم باعتبارها من الحريات الفردية التي تسعى الدولة لحمايتها.

ونظرت الدولة التونسية في التوصية المتعلقة بالتعجيل باعتماد مشروع قانون اللجوء وذلك لضرورة مزيد التعمق في دراسته بالتنسيق مع كل الأطراف المتدخلة في اتجاه إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق التوازن بين الالتزامات الدولية، وبين حقها في حماية أمنها الوطني، خاصة في ظل الشواغل الأمنية الجديدة على الحدود الشرقية، فضلا عن الجهود المالية المرهقة لمعالجة وضع اللاجئين.

وفي انتظار المصادقة على هذا المشروع، تواصل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين النظر في مطالب اللجوء لإسناد صفة اللاجئ أو رفضها. كما تواصل المفوضية تقديم دعمها للهيكل التونسية الحكومية والمجتمع المدني في مجال القانون الدولي للجوء لتطوير قدرات الهيكل الإدارية المكلفة بتطبيق هذا التشريع.

واطلعت الدولة التونسية على التوصية المتعلقة بالمصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين وتجدر الإشارة أن التشريع الخاص بهذه الفئة تطور منذ صدور القانون المنظم لها سنة 2005 وتعززت حقوق عملة المنازل بعد صدور القانون الأساسي المتعلق بمنع الاتجار بالبشر ومكافحته والقانون الأساسي المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، غير أن المصادقة على هذه الاتفاقية تطرح في الوقت الراهن بعض الإشكاليات من حيث التطبيق الفعلي الذي لا يتماشى حاليا مع التشريع الشغلي الجاري به العمل.

حضرات السيدات والسادة

إنّ إصلاح المنظومة القضائية والأمنية والسجنية من الأولويات التي وضعتها الحكومة التونسية في برامجها وذلك بالتكريس الفعلي لاستقلالية القضاء وبالتكوين والتدريب لأعوان إنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان بالإضافة إلى التحقيق في التجاوزات والانتهاكات.

كما قطعت الدولة شوطا هاما في مجال الوقاية من التعذيب وإصلاحه وشرعت في إصلاح الأحكام القانونية المنظمة له وأرست هيئة عمومية مستقلة للوقاية من التعذيب.

حضرات السيدات والسادة

أيّدت الدولة التونسية التوصيات المتعلقة باتخاذ تدابير من أجل تعزيز آليات الكشف عن المهاجرين الضعفاء على الحدود وتحديدهم ومساعدتهم بمن فيهم القصر وطالبي اللجوء المحتملين وضحايا الاتجار بالبشر حيث تم وضع دليل للإجراءات العملية للتعامل مع الذين يتم انقاذهم بالبحر بالتنسيق مع الهياكل المتدخلة.

هذا، ويتم إيلاء الفئات الهشة من المهاجرين وطالبي اللجوء وضحايا الاتجار بالبشر معاملة خاصّة مثل الأطفال غير المصحوبين والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل وإيداع بعض الفئات بالمراكز الاجتماعية العمومية لمساعدة المنظمات الدولية وغير الحكومية المتعمّدة.

وتتواصل جهود الدولة للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تنفيذ محاور مخطط التنمية في جميع مجالاته وفق مقاربة تأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان في محاولة لتمكين جميع التونسيين من التمتع بهذه المرافق دون تمييز وعلى قدم المساواة رغم الظروف الاقتصادية والمالية التي تمر بها تونس في هذه الفترة.

حضرات السيدات والسادة،

هذا ملخص موجز لموقف الدولة التونسية تجاه أغلب التوصيات التي تم تقديمها ونحن نوّكد عزم تونس المضي قدما في الإصلاحات الجوهرية التي من شأنها تطوير

المنظومة القانونية والمؤسسية في المجال وتغيير العقلية والممارسات لكي تكون حقوق الإنسان من ثوابت السياسة الوطنية. كما نعرب في نهاية هذا الجلسة على انفتاحنا الدائم على جميع الاليات الأمامية وعلى اعتزازنا بوقوفنا اليوم أمام حضوركم الكريم.

وختاماً أجدد شكري لعنايتكم على حسن تنظيم هذه الدورة ونؤكد عزمنا على تفعيل ومتابعة تنفيذ التوصيات التي تم قبولها والتي من شأنها أن تعزز مكاسبنا في مجال حقوق الإنسان.